

اقتراحات قوانين تمييزية أمام الكنيست التاسعة عشر

(آخر تحديث: 30.06.2013)

مجلة عدالة الإلكترونية، العدد 105، حزيران 2013

الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية

1. اقتراح قانون "خادمي الدولة" (275) – 2013 – 13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/275.rtf>

يسعى اقتراح القانون إلى منح أفضليات للمواطنين الذين يخدمون الدولة (أي من يؤدون الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية)، بما في ذلك منحهم الأفضلية في التوظيف، في الأجر وكذلك في الخدمات، مساكن الطلاب، التعليم العالي وتخصيص أراضٍ للبناء. ويقضي اقتراح القانون أن هذا التفضيل يجب أن لا يعتبر تمييزاً مرفوضاً بموجب القانون الإسرائيلي. ويتضمن اقتراح القانون تعديلات في قوانين أخرى لتتماشى مع هدف هذا الاقتراح، بما في ذلك التفضيل في التوظيف في سلك الخدمات العامة المخصصة حالياً لشرائح اجتماعية مختلفة كالأقليات مثلاً. اللجنة الوزارية لشؤون التشريع صادقت على اقتراح القانون في 16.06.2013.

[اقرأوا رسالة عدالة إلى اللجنة الوزارية لشؤون التشريع مطالبة بإنهاء القانون.](#)

2. توسيع الإعفاء للجنود من دفع رسوم التأمين الوطني (اقتراح تعديل قانون التأمين الوطني)

(381) – 2013 – 13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/381.rtf>

يهدف التعديل إلى إعفاء جنود المسرحين من دفع رسوم التأمين الوطني لمدة أربع سنوات بعد إنهائهم للخدمة العسكرية أو الوطنية.

3. اقتراح قانون "مكافئة المواظبة" للجنود في الخدمة العسكرية والمتطوعين في الخدمة المدنية، لتأمين قدرتهم الحصول على التعليم العالي (458) – 2013 - 13/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/458.rtf>

يهدف القانون إلى منح امتيازات للمواطنين الذين يخدمون في الجيش أو في الخدمة المدنية. واحد من الأهداف الرئيسية للاقتراح هو تشجيع المواطنين على الخدمة في الوحدات القتالية في الجيش بحيث سيحصل الجنود في هذه الوحدات على امتيازات أكبر.

4. تخفيض الضريبة على المكافئات الخاصة (اقتراح لتعديل قانون خدمة الاحتياط في الجيش) (493) – 2013 - 13/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/493.rtf>

يهدف اقتراح القانون إلى تقليص ضريبة الدخل من 25% إلى 10% على التعويضات الخاصة التي يحصل عليها جندي الاحتياط بعد فترة طويلة من الخدمة.

5. تشجيع دراسة الهندسة والتكنولوجيا (اقتراح تعديل قانون استيعاب الجنود المسرحين) (868) – 2013 - 18/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/868.rtf>

يهدف هذا التعديل إلى تشجيع وتوفير الأدوات اللازمة للجنود المسرحين لدراسة الهندسة والمواضيع التكنولوجية، من أجل دمجهم في مجالات النمو الاقتصادي الأساسية في إسرائيل. تمت المصادقة على اقتراح القانون في القراءة الأولى في 12.06.2013.

6. إعفاء الجنود الوحيدين من دفع ضريبة التلفزيون (اقتراح تعديل قانون سلطة البث) (964) – 2013 - 18/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/964.rtf>

يهدف القانون إلى إعفاء الجنود الوحيدين (الذين ليس لديهم عائلة في البلاد) من دفع ضريبة التلفزيون، في بداية الأمر كان هذا الإعفاء قانوناً مؤقتاً ويأتي هذا الاقتراح لتثبيت الإعفاء في القانون، وبذلك، ضمان المزيد من الامتيازات للجنود الوحيدين .

7. "أهداف التعليم" (اقتراح تعديل قانون التعليم الحكومي) (366) – 2013 - 13/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/366.rtf>

يعدّل هذا الاقتراح البند الثاني من قانون التعليم الحكومي، والذي يعرّف أهداف التعليم، وإدراج خدمة الدولة من خلال الخدمة العسكرية أو المدنية كأحد أهداف جهاز التعليم الحكومي في إسرائيل.

الحقوق المدنية والسياسية

المواطنة

8. قانون الهجرة إلى إسرائيل (963) – 2013 - 18/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/963.rtf>

يهدف اقتراح القانون إلى تحديد سياسة هجرة واضحة إلى إسرائيل، بحيث تضمن استمرار بقاء إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية".

المشاركة السياسية

9. سلب حق تقاضي الأجر في يوم الانتخابات من كل شخص لا يشارك في التصويت (اقتراح لتعديل قانون انتخابات الكنيست) (71) - 2013 - 13/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/71.rtf>

يهدف اقتراح القانون إلى رفع نسبة التصويت للكنيست بواسطة حرمان الأشخاص من حقهم في تقاضي أجر يوم الانتخابات في حال لم يشاركوا في التصويت. سيؤثر هذا القانون بالأساس على بعض المواطنين العرب، الذين يرفضون التصويت في انتخابات الكنيست لأسباب تاريخية وسياسية.

سلسلة قوانين تهدف إلى رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست، وهي قوانين ستمسّ بشكل جذري بالأحزاب السياسية العربية وتمثيلها في البرلمان:

10. رفع نسبة الحسم (اقتراح لتعديل قانون أساس: الكنيست) (844) - 2013 - 13/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/844.rtf>

يهدف اقتراح القانون إلى رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست من 2% إلى 2.5% في الانتخابات القادمة وإلى 3% في الانتخابات التي تليها.

11. تحديد نسبة الحسم (اقتراح تعديل قانون أساس: الكنيست) (956) - 2013 - 18/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/956.rtf>

يهدف اقتراح القانون إلى رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست من 2% إلى 5%.

12. تحديد نسبة الحسم (اقتراح لتعديل قانون أساس: الكنيست) (1131) - 2013 - 29/4/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/1131.rtf>

يهدف الاقتراح، ضمن أمور أخرى، إلى رفع نسبة الحسم من 2% إلى 3% كجزء من رفع تدريجي. وبموجب الاقتراح، سيتم مستقبلاً دراسة الموضوع باستمرار واتخاذ القرارات وفقاً لذلك.

13. تعزيز نفوذ السلطة ورفع نسبة الحسم (اقتراح لتعديل قانون أساس: الحكومة) (1160) - 2013 - 29/4/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/1160.rtf>

يهدف اقتراح القانون، من جملة تعديلاته، إلى رفع نسبة الحسم من 2% إلى 4%. تمت المصادقة على اقتراح القانون بالقراءة الأولى في 8.05.2013.

14. تغيير النظام الحكومي (اقتراح لتعديل قانون أساس: الحكومة) (1402) - 2013 - 17/6/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/1402.rtf>

يهدف اقتراح القانون، من جملة تعديلاته، إلى رفع نسبة الحسم من 2% إلى 4%.

الخدمة العسكرية الإلزامية

15. التجنيد الإلزامي (اقتراح لتعديل قانون خدمات الأمن) (391) - 2013 - 13/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/391.rtf>

بموجب اقتراح القانون، كل من يسكن في دولة إسرائيل عند وصوله سن التجنيد سيصله أمر تجنيد إلزامي. قيادة الجيش ستقرر فيما هل يتم تجنيد الشخص للجيش أم للخدمة المدنية.

16. اقتراح قانون الخدمة المدنية (535) - 2013 - 13/3/2013
<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/535.rtf>

يهدف اقتراح القانون إلى إقامة جهاز خدمة مدنية إلزامية لجميع الأشخاص في سن 18 الذين لا يخدمون أو غير ملزمين بأداء الخدمة العسكرية.

حرية التنظم وحرية التعبير عن الرأي

17. استثناءات في تسجيل الجمعيات (اقتراح تعديل قانون الجمعيات) (474) – 2013 - 13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/474.rtf>

يهدف اقتراح القانون إلى منع تسجيل جمعية ترفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. يمنع القانون القائم حاليًا تسجيل جمعية فقط في حال رفضها تعريف إسرائيل كدولة ديمقراطية.

18. اقتراح قانون تعديل أوامر ضريبة الدخل (ضريبة الدخل للمؤسسات العامة التي تتلقى تبرعات من دول أجنبية) (841) – 2013 – 13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/841.rtf>

يلغي اقتراح القانون هذا الإعفاء الضريبي الممنوح لمنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، كما يفرض ضريبة بنسبة 45% على التبرعات التي تتلقاها هذه المنظمات من حكومات أو صناديق أجنبية. ويطلب الاقتراح استثناء المؤسسات التي تتلقى تمويلًا حكوميًا من أجل الحفاظ على الإعفاء الضريبي للمنظمات الناشطة في مجالات الرفاه الاجتماعي والتعليم.

19. اقتراح قانون منع القذف والتشهير (تعديل قانون القذف والتشهير بجنود الجيش الإسرائيلي) (1133) – 2013 - 29/4/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/1133.rtf>

يُضيف اقتراح القانون هذا فقرة جديدة إلى القانون القائم، وهي فقرة تسمح للجنود الإسرائيليين بتقديم دعاوى أضرار وتعويض ضد القذف والتشهير بسلوكهم وأدائهم في العمليات العسكرية. بحسب القانون القائم الآن، إذا ما تطرقت المواد التي تُعتبر تشهيرية لمجموعة من الجنود وليس إلى شخص بعينه، فليس بوسع الجنود أن يتقدموا بدعاوى قضائية من دون توصية من المستشار القضائي للحكومة. أما الفقرة المقترحة فتتيح تقديم هذه الدعاوى من دون الرجوع إلى المستشار القضائي. تمت المصادقة على هذا الاقتراح من قبل اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، كما تمت المصادقة عليه في القراءة التمهيديّة في 22.5.2013.

العدل في الجنايات

20. اقتراح تعديل قانون المشاركة بعمليات قتالية أو إرهابية ضد الدولة (683) – 2013-13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/683.rtf>

يسعى اقتراح القانون هذا إلى تعديل التشريع القائم بحيث يُقدّم كل مواطن إسرائيلي للمحاكمة إذا ما اتهم بالاشتراك بعمليات قتالية أو نشاطات إرهابية مع منظمات معادية (مثل حزب الله، حماس، القاعدة)، أو منظمة عسكرية تابعة لدولة عدو (إيران، العراق، لبنان، سوريا، ليبيا) ضد قوى الأمن الإسرائيلية، حتى وإن كان عضواً في الكنيست، ويُمكن أن تُسحب مواطنته. ويترك القانون تعريف المصطلحات "الاشتراك بعمليات قتالية أو نشاطات إرهابية" فضفاض وغير حاسم.

حقوق الأسرى والمعتقلين

21. اقتراح قانون لتعديل أوامر السجون (منع حقوق الأسرى الأمنيين المنتمين لتنظيم إرهابي يختطف إسرائيلي) (484) – 2013-13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/484.rtf>

بحسب اقتراح القانون، لطالما تحتجز "منظمة إرهابية" مواطناً إسرائيلياً مخطوفاً، يحرم الأسرى الأمنيين التابعين لهذه المنظمة من قائمة من الحقوق كما يفصلها اقتراح القانون، وهي قائمة تشمل زيارات العائلة، تسجيل الفيديو أو التقاط الصور بهم لإرسالها لأهاليهم وكذلك إرسال واستقبال الرسائل، إلى جانب قائمة طويلة من الحقوق.

22. قانون مكافحة الإرهاب (2011)

http://www.nevo.co.il/law_word/law15/memshala-611.pdf

هذا القانون الموسّع الذي يتألف من 105 صفحات من الأحكام والتفسيرات التي تهدد بقوينة تعليمات وإجراءات تمييزية قائمة وكذلك تشريع إجراءات تمييزية جديدة ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة والفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

يسعى القانون إلى ترسيخ العديد من قوانين الطوارئ التي لا تزال سارية في القانون الإسرائيلي، والتي يعود معظمها إلى عهد الانتداب البريطاني، وستشكل هذه الخطوة مساً كبيراً بحقوق الأسرى. اقتراح القانون يتضمن إجراءات إضافية وحشية في التحقيق مع المعتقلين الأمنيين، كما أنه يمكن من استخدام الأدلة السرية ضدهم في المحكمة بأوسع نطاق ممكن، يقيد إمكانات الأسرى بالتوجه للقضاء، يخفض سقف الإثباتات المطلوبة في مثل هذه القضايا ويضع مخالفات جنائية جديدة ضد أي

تعبير في الحيز العام عن دعم أو تعاطف مع مجموعة إرهابية، كما أن اقتراح القانون يرفع عدد الإدانات الممكنة في هذه الجرائم إلى أبعد حدود. بالإضافة لذلك يعتمد القانون تعريفاً فضفاضاً وغامضاً للإرهاب والمنظمات الإرهابية.

تم تقديم هذا الاقتراح لأول مرة أمام الكنيست الـ18، وقد تم طرحه في الكنيست الـ19 من قبل وزيرة العدل تسيبي ليفني. اللجنة الوزارية لشؤون التشريع صادقت على الاقتراح في 9.6.2013.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

23. اقتراح قانون مصادقة الكنيست على المفاوضات السياسية حول القدس ودخول اللاجئين إلى إسرائيل (478) – 2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/478.rtf>

يحظر هذا القانون إجراء المفاوضات حول "التنازلات الخطيرة"، وهي تنازلات متعلقة بشؤون القدس وعودة اللاجئين إلى المناطق الإسرائيلية، والتي يمكن أن تمس بيهودية الدولة وتخلق شرخاً في المجتمع الإسرائيلي، إلا إذا كانت الكنيست قد صادقت بالأغلبية على هذه المفاوضات.

24. اقتراح قانون تطبيق القانون الإسرائيلي على كل "البلدات اليهودية" في مناطق يهودا والسامرة (481) – 2013 – 13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/481.rtf>

يسعى اقتراح القانون هذا إلى فرض القانون الإسرائيلي على كل التجمعات اليهودية (المستوطنات) في الضفة الغربية وفي الطرق المؤدية إلى هذه التجمعات.

25. اقتراح قانون تطبيق القانون الإسرائيلي على التجمعات اليهودية في غور الأردن (495) – 2013 - 13.3.2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/495.rtf>

يسعى اقتراح القانون هذا إلى فرض القانون الإسرائيلي على كل التجمعات اليهودية (المستوطنات) في غور الأردن وفي الطرق المؤدية إلى هذه التجمعات.

26. اقتراح قانون إخلاء البور الاستيطانية (498) – 2013 – 13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/498.rtf>

يهدف اقتراح القانون إلى منع إخلاء كل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بما في ذلك البؤر الاستيطانية والمباني السكنية التي أنشئت بموافقة الدولة أو بمساعدة الدولة في بناء البنية التحتية وتوفير الحوافز للسكان للانتقال إليها.

27. اقتراح قانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) (تعديل رقم 7) (تعديل بداية البند 5ب)
(818) – 2013 – 13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/818.rtf>

يتبنى هذا التعديل المقترح قرار أقلية القضاة في قضية *ديراني ضد دولة إسرائيل*. بحسب الاقتراح، شخص من دولة معرفة كدولة عدو لا يملك الحق في رفع دعوى للحصول على تعويضات بأثر رجعي في المحاكم الإسرائيلية. بالمقابل، يمكن لسكان "مناطق الصراع"، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، رفع دعاوى قضائية للحصول على تعويضات جراء حوادث وقعت قبل العام 2000 فقط (بداية الانتفاضة الثانية). تم المصادقة على القانون بالقراءة التمهيدية في 1.5.2013

28. اقتراح قانون تنظيم السلطات والقضاء (إلغاء تطبيق القضاء، الحكم والإدارة) (تعديل- اتفاقية للحل السياسي الدائم في يهودا والسامرة) (834) – 2013 – 13/3/2013

<http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/19/834.rtf>

يهدف اقتراح القانون لاشتراط عقد اتفاقية سياسية دائمة حول الأراضي الفلسطينية المحتلة بإجراء استفتاء عام. تعليماً للقانون والجسم التنفيذي المكلف سينظم الاستفتاء العام، بما في صياغة الأسئلة وأصحاب حق الاقتراع وتاريخه وغير ذلك.